PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Messa**
DATE:	**31-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**EGP 30 million wasted by the MoH**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Abdallah Hashem**

إهدار 30 مليون جنيه بوزارة الصحة

الوزير تعاقد على أجهزة «زرع النخاع» .. بفارق أسعار 3 ملايين جنيه عن كل وحدة

أكد مصدر مسئول بوزارة الصحة أن لجنة التعاقدات والتوريدات بالوزارة كانت قد توصلت منذ عام ونصف العام مع الشركة الموردة لأجهزة زرع النخاع على تجهيز ١٠ وحدات لمستشفيات الوزارة مقابل ٩٥٠ الف جنيه للوحدة الواحدة غير أن الشركة تعثرت عن التوريد وتم إلغاء التعاقد.

أضاف أن نفس الشركة قامت بإعادة عرض التعاقد من جديد بعد أن تولى د.أحمد عماد وزارة الصحة واتفق معها على تجهيز ١٠ وحدات زرع نخاع مقابل ٤ ملايين جنيه للوحدة الواحدة بفارق ٣ ملايين عن الاتفاق السابق مما يعد إهدارا للمال العام.

أوضح المصدر ان الشركة كانت سوف تحصل بموجب اتفاق وزير الصحة على ٣٠ مليون جنيه من وزارة الصحة زيادة عن الاتفاق السابق!!

المدهش والغريب ان الوزير أسند للدكتور أحمد عزيز المتهم بالرشوة التعامل مع الشركة رغم ان بعض المستشفيات التى سوف يتم تجهيزها بوحدات زرع النخاع لا تخضع لإشراف المتهم.

وقام باستبعاد الدكتور هشام عطا مساعد الوزير للطب العلاجى رغم انه المسئول عن ذلك.

فيما اتهم العاملون بوزارة الصحة وقيادات الوزارة ومديريات الشئون الصحية د. أحمد عماد وزير الصحة بالمسئولية الكاملة عن قضية الرشوة التى حصل عليها مستشاره د. أحمد عزيز وقيمتها ٥ ملايين جنيه فى صورة

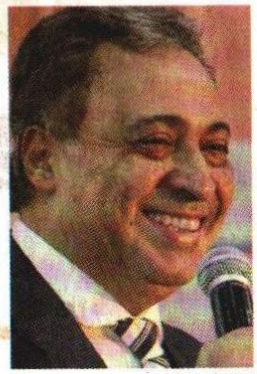

د. أحمد راضى

شيكات من أحد الشركات التى كانت تقوم بتوريد أجهزة طبية ومستلزمات للوزارة والمستشفيات.

اكدوا أن الوزير يحاول الآن التنصل من مستشاره المتهم بالرشوة رغم أنه هو الذى لعطام الضوء الاخضر فى التعامل مع هذه الشركات بصفته الشخصية دون تدخل من أى قيادة فى الوزارة بالاضافة إلى أن وزير الصحة هو الذى جاء بمستشاره المتهم بالرشوة من خارج الوزارة ومنحه صلاحيات وتفويضات لم تمنح لابناء الوزارة انفسهم وكان المتهم يصدر تعليماته لكل القيادات يوميا رغم تواجد الوزير حتى أن الوزير منحه رئاسة لجنة التعاقدات مع الشركات الموردة للأجهزة الطبية والمستلزمات وكان يثق فيه ثقة عمياء لدرجة أن وزير الصحة لم يستطع اصدار أى قرار إلا بعد عرضه على مستشاره المتهم بالرشوة.

أضافوا أن هذا المستشار كان يحصل على مبالغ طائلة من الوزارة وكان يتم ضم اسمه فى العديد من اللجان التى لم يشارك فيها بالاضافة إلى راتبه الشهرى.

قالوا اذا كان وزير الصحة لا يعلم بمخالفات مستشارة الفاسد فهذه جريمة ولا يستحق أن يقود وزارة خدمية مثل وزارة الصحة واذا كان يعلم فهذه مصيبة كبرى وتساءلوا لماذا كان وزير الصحة يثق فى د. أحمد عزيز المتهم بالرشوة ويعينه مستشاراً لامانة المراكز الطبية المتخصصة رغم أن الامانة يديرها د. أحمد مجى منذ سنوات وقبل قدوم وزير الصحة للوزارة.

اشاروا إلى أنه اذا كان وزير الصحة نفسه قد أحيل للتحقيق قبل أن يكون وزيرا بسبب تقاضيه مبلغا ماليا من أحد المرضى فى مستشفى دار الشفاء أثناء اجراء جراحة له وهذا مخالف للقانون واللوائح وتم احالته للتحقيق فكيف نامن له بقيادة وزارة الصحة.

طالب العاملون بالوزارة فتح ملف المستشار المتهم بالرشوة والتحفظ على جميع المستندات التى وقع عليها للشركات والتعاملات المادية والكشف عن المرتبات والأموال التى حصل عليها طوال فترة عمله بالوزارة وحصر هذه المبالغ ومطالبته بسرعة ردها للدولة مرة أخرى.

اجمعوا على أن المستشار المتهم بالرشوة كان يتدخل فى تعاقدات شركات الادوية مع الوزارة والوزير ترك له الحبل على الغارب حتى أن بعض هذه الشركات حصلت على موافقات بزيادة اسعار منتجاتها الدوائية قبل اعلان الزيادة الجديدة بنسبة ٢٠٪ وهذا يعنى أن بعض الاصناف زادت خلال عام على أكثر من زيادة فى الاسعار.

طالبوا بضرورة الكشف عن الادوية التى زادت اسعارها قبل قرار رئيس الوزراء الجديد وكان يجب على الوزير عدم الموافقة على زيادة هذه الادوية مرة أخرى بعد أن وافق لها بالزيادة قبل القرار الأخير.

اوضحوا أن الوزارة ليس فى وسعها تحمل رواتب المستشارين الذى جاء بهم وزير الصحة من خارج الوزارة مجاملة لهم لانهم من المقربين إليه ولابد من التخلص من هؤلاء المستشارين لترشيد نفقات الوزارة التى لم تستطع توريد المحاليل للمستشفيات حيث أن معظم المرضى غير القادرين يشترون المحاليل على حسابهم الخاص بعد أن اصبحت المستشفيات تعانى من نقص كبير فى المحاليل الطبية.

من ناحية أخرى تبرأت د. نانيس كامل مستشار الوزير للمستشفيات من زميلها المتهم بالرشوة وأكدت أنها لم تعلم شيئا عن مخالفاته أو الشيكات التى كانت بحوزته ولم تشاركه فى اى تعاملات مع شركات المستلزمات والأجهزة الطبية ولم تتعامل مع د. أحمد عزيز فى أى تعاملات مالية.

على الجانب الآخر قال مصدر مسئول بوزارة الصحة

انه يجب محاكمة وزير الصحة على قيامه بتعيين مستشارين من المقربين منه فقط وخاصة انهم من خارج الوزارة ومرتباتهم تفوق نصف مليون فى الشهر وخاصة المستشار المتهم بالرشوة حيث كان يرافق الوزير فى كل خطواته ولا يغادر الوزارة الا بصحبة الوزير.

قال أن قرار وزير الصحة باسناده رئاسة لجنة التعاقدات على الأجهزة والمستلزمات الطبية مع الشركات لمستشاره المتهم بالرشوة مخالف للقانون واللوائح ويمثل لغزا محيرا داخل الوزارة حيث انه مستشار الوزير من خارج الوزارة لا تسند له أى أعمال سوى الاستشارات الفنية فقط ولا يحق له رئاسة لجنة مهمة مثل هذه اللجنة ولا يحق له التوقيع على أى عقود مبرمه بين الوزارة والجهات الاخرى ولكن الوزير اطلق العنان للمتهم وفى النهاية يؤكد انه سيقطع يد الفاسدين

عبدالله هاشم